مجموعة جامعة الجميع
الذكية للتعليم القابضة

MIDOCEAN UNIVERSITY

إصدار مركز البحوث والدراسات بجامعة ميدأوشن

تقرير مخصصات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي

للعام 2023

المحتويات

فهرس الجداول 3

فهرس الأشكال 3

مقدمة: 1

أهداف التقرير: 1

كيف يمكن قياس التنمية الاقتصادية لأي دولة؟ 2

الارتباط بين الإنفاق على التعليم ومؤشر التنمية البشرية: 5

ميزانية التعليم في دول الخليج لعام 2023: 5

مطابقة مؤشر التنمية البشرية (HDI) مع مخصصات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي: 10

أثر الانفاق على التعليم على الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج: 10

نسبة الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: 14

مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (2023) 14

التقدم الذي أحرزته دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير الحكومة الرقمية: 17

أهداف التنمية المستدامة (SDGS) التي تتوافق مع التعليم: 22

ونستنتج مما سبق أن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تتوافق مع التعليم هي: 23

تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة تحديات التعليم: 25

المملكة العربية السعودية: 25

الامارات العربية المتحدة: 26

دولة الكويت: 26

البحرين: 27

عمان: 27

قطر: 28

الخلاصة: 29

التوصيات: 30

References 32

فهرس الجداول

الجدول (1) مؤشر التنمية البشرية HDI لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2022/2023 3
جدول رقم (2) ميزانية التعليم وأعداد الطلاب لعام 2023 5
جدول رقم (3) مقارنة بين الموازنة والإنفاق الفعلي 8
جدول رقم (4) نصيب الفرد من مخصصات التعليم والناتج المحلي الإجمالي 11
جدول (5) نسبة الإنفاق على التعليم إلى الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الاجمالي 15
جدول(6) دول مجلس التعاون الخليجي وفقًا لمؤشر الحكومة الإلكترونية (EGDI) لعام 2024 19
جدول(7) العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية ومساهمة الاقتصاد الرقمي والانفاق الحكومي على التعليم لدول مجلس التعاون الخليجي: 21

فهرس الأشكال

شكل (3) مقارنة بين ميزانية التعليم بالدولار 6
شكل (4) مخصصات الطالب الواحد من ميزانية التعليم 6
شكل رقم (5) أعداد الطلاب في كل من التعليم العام والعالي 7
شكل (6) نسبة الزيادة أو الوفورات في الإنفاق من موازنة التعليم 9
شكل رقم (7) نسبة تكلفة الطالب من الناتج المحلي الاجمالي 12
شكل(8) مقارنة بين الإنفاق على التعليم ومساهمة الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي 17
شكل (9) أهداف التنمية المستدامة 22

مقدمة:

إنها فكرة مثالية لكل منا أن يقيم وضعنا المالي من وقت لآخر، لتقدير إجمالي نفقاتنا، وكم وفر؟

هذا لا يقتصر على الأفراد ولكن أيضًا جميع الحكومات تفعل الشيء نفسه، ولكن هل سألت نفسك يومًا كيف يفعلون ذلك وما هي الإحصائيات التي يعتمدون عليها لإجراء هذه التقييمات وما هي أهم المحددات للنمو الاقتصادي لأي دولة؟!

إذاً ما أهمية التعليم كأحد محددات التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي؟!

يعتبر التعليم أحد أهم الدوافع الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية، حيث إن القوة العاملة المتعلمة جيدًا تعمل على زيادة الإنتاجية والابتكار والتقدم التكنولوجي، مما يسهم في انتعاش النمو الاقتصادي وينعكس بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي فهو عامل مؤثر في التنمية الاقتصادية.

في إطار سعي دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، تلعب ميزانية التعليم دورًا أساسيًا في تحسين رأس المال البشري وزيادة الكفاءة الإنتاجية. يتناول هذا التقرير تحليل ميزانية التعليم لعام 2023 في كل من السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، وعمان. سيتم التركيز على كيفية تخصيص الموازنة وتأثيرها على التعليم وجودته في هذه الدول، بالإضافة إلى مطابقة هذه المخصصات مع مؤشرات التنمية البشرية ومخرجات التعليم.

أهداف التقرير:

هدف هذا التقرير إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- مفهوم التنمية الاقتصادية واستخدام مؤشر التنمية البشرية (HDI).
تحليل توزيع مخصصات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي:
استعراض مخصصات ميزانية التعليم لعام 2023 لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، عمان) وتوضيح مدى تخصيص هذه الموازنات للتعليم العام والتعليم العالي.
2- ربط مخصصات التعليم بمؤشر التنمية البشرية (HDI):

تحليل العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومؤشر التنمية البشرية لعام 2023، وتقييم تأثير ميزانية التعليم على تحسين جودة التعليم ومستوى المعيشة في كل دولة.

3- قياس نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي وحصته من الناتج المحلي الإجمالي (GDP):
حساب نصيب كل طالب من الإنفاق على التعليم بناءً على الميزانية وعدد الطلاب في كل دولة، ومقارنة نصيب الطالب من ميزانية التعليم مع حصته في الناتج المحلي الإجمالي.

4- تجارب دول التعاون الخليجي في مواجهة تحديات التعليم:
استعراض أبرز النجاحات في تحسين قطاع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي وتحديد التحديات التي تواجه الحكومات في إدارة وتمويل قطاع التعليم.

5- الاستثمار في التعليم وأثره على التنمية المستدامة:
تقييم الأثر الاقتصادي لإنفاق ميزانيات التعليم على النمو الاقتصادي في كل دولة، واستعراض أي من أهداف التنمية المستدامة ال 17 يتحقق من خلال التعليم.

6- تقديم توصيات قائمة على البيانات لتحسين الاستثمار التعليمي:
بناء توصيات ملموسة لتحسين كفاءة الإنفاق التعليمي، واقتراح سياسات واستراتيجيات لتعزيز دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كيف يمكن قياس التنمية الاقتصادية لأي دولة؟

سابقا كان مؤشر التنمية الاقتصادية هو متوسط دخل الفرد ولكن أصبح المؤشر الأهم هو مؤشر التنمية البشرية HDI (Human Development Index) وهو يعتمد على ثلاث أبعاد لقياس التنمية البشرية:

1. الصحة: بقياس العمر المتوقع عند الولادة.
2. التعليم: يقاس بمتوسط سنوات التعليم والسنوات المتوقعة لتعليم الأطفال في سن المدرسة.
3. مستوى معيشة الأفراد: يقاس بالناتج القومي الإجمالي (GNI) للفرد

وتحويلها إلى تعادل القوة الشرائية.

وهو مؤشر يصدر سنويا من خلال تقارير تقوم بنشرها برامج الأمم المتحدة الإنمائية (UNDP).

لذا يتبين دور التعليم في زيادة النمو الاقتصادي لأي دولة وهو ما سنركز عليه في هذا التقرير.

الجدول (1) مؤشر التنمية البشرية HDI لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2022/2023

الدولة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ($ GNI) (2017 PPP)	متوسط سنوات الدراسة	سنوات الدراسة المتوقعة	مؤشر التنمية البشرية (HDI)	البعد المعرفي Knowledge Dimension
السعودية	50,620	11.3	15.2	0.875	0.799
الإمارات	74,104	12.8	17.2	0.937	0.904
قطر	95,944	10.1	13.3	0.875	0.706
الكويت	56,729	7.4	15.7	0.847	0.683
البحرين	48,731	11	16.3	0.888	0.819
عمان	32.967	11.9	13	0.819	0.758

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). UNDP Human Development Reports) **GCC-STAT,)**

(2024; Programme, 2024; UNDP, 2024

تحليل النتائج:

من الجدول أعلاه نجد أن:

1) مؤشر التنمية البشرية (HDI): يعكس مستوى التنمية في الدول من خلال قياس الصحة والتعليم والدخل. يظهر الجدول أعلاه أن دولة الإمارات والبحرين تحتلان مرتبة عالية في مؤشر التنمية البشرية، مما يشير إلى استثمارات قوية في التعليم والصحة.
2) متوسط سنوات الدراسة: يتراوح متوسط سنوات الدراسة بين 7.4 سنوات في الكويت و12.8 سنة في الإمارات. هذه البيانات تشير إلى أن الدول التي لديها متوسط سنوات دراسة أعلى غالبًا ما ترتبط بمستوى عالٍ من التنمية البشرية.
3) سنوات الدراسة المتوقعة: تشير سنوات الدراسة المتوقعة إلى عدد السنوات التي يتوقع أن يحصل عليها الطفل عند دخوله نظام

التعليم. تتراوح هذه السنوات من 13.0 سنة في عمان إلى 17.2 سنة في الإمارات، مما يدل على أن الإمارات لديها خطط تعليمية قوية تضمن تعليمًا أطول وأكثر شمولاً.

4) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: يوضح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مستوى الرفاهية الاقتصادية في كل دولة. تتصدر قطر قائمة الدول بنصيب 95,944 دولار، مما يعكس اقتصادًا قويًا. بينما تحتل عمان المرتبة الأقل بنصيب 32.967 دولار، مما يشير إلى ضرورة تحسين الاستثمار في التعليم لزيادة الرفاهية الا قتصادية.

5) يصنف التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2024م جميع دول مجلس التعاون ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا، حيث استطاعت دول المجلس تجاوز المتوسط العالمي البالغ 0.739 والذي يأتي ضمن مستوى التنمية

البشرية المرتفعة وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين دول المجلس (0.937) متجاوزة مستوى التنمية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (0,906).(GCC-STAT, 2024)

1- شكل (1) تصنيف مؤشر التنمية البشرية 2023

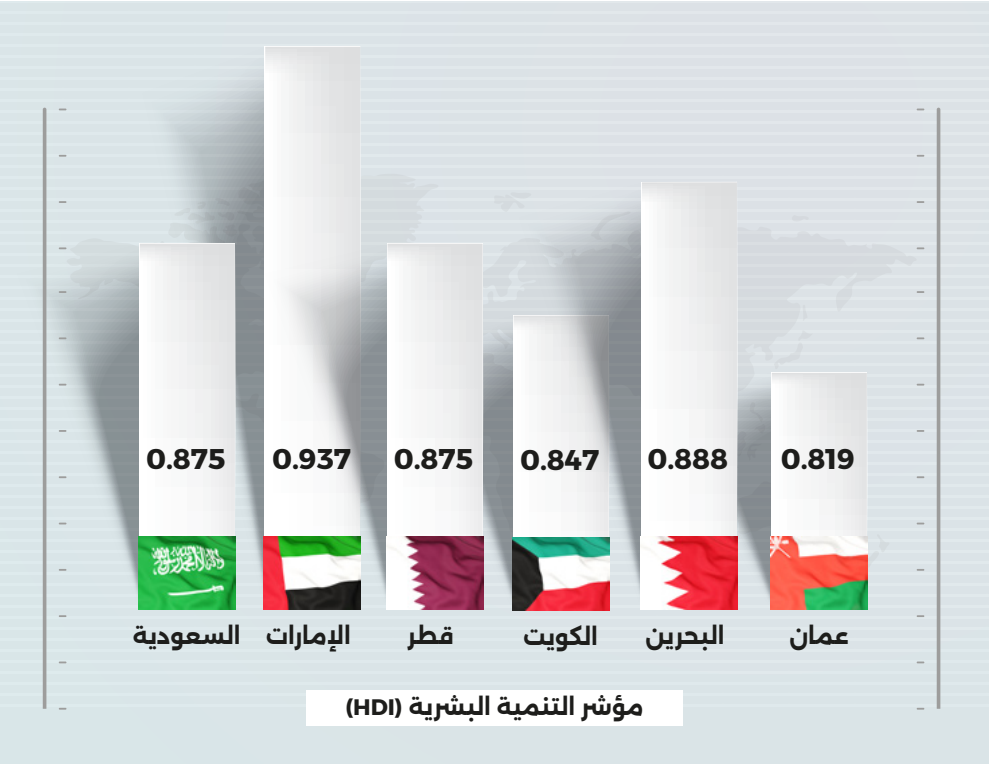

المصدر: اعداد الباحث

6) عالميا حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 17، تلتها مملكة البحرين بالمرتبة 34 وسجلت كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر المرتبة 40 وحققت دولة الكويت المرتبة 49 وسلطنة عمان بالمرتبة 59 وتتصدر دول مجلس التعاون المراكز الستة الأولى على مستوى الدول العربية.(GCC-STAT, 2024).

شكل (2) البعد المعرفي

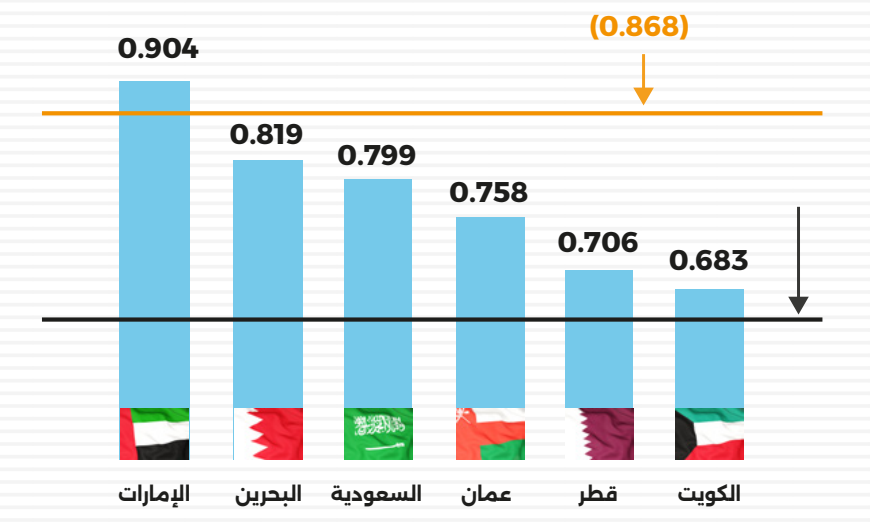

المصدر: (GCC-STAT, 2024)

7) في البعد المعرفي حققت كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين مستوى **مرتفع جدا**، بينما حققت غالبية دول المجلس الأخرى مستوى مرتفع، وتجاوزت جميع دول المجلس المتوسط العالمي، بينما تجاوزت دولة الإمارات متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (GCC-STAT, 2024)

الارتباط بين الإنفاق على التعليم ومؤشر التنمية البشرية:

تشير التحليلات إلى أن الدول ذات الإنفاق العالي على التعليم، مثل الإمارات وقطر، تتمتع بمؤشرات تنمية بشرية مرتفعة. في المقابل، فإن الدول ذات متوسط سنوات دراسة أقل تحتاج إلى تحسين سياسات التعليم لزيادة مستويات التنمية البشرية.

ميزانية التعليم في دول الخليج لعام 2023:

سوف نستعرض في الجدول التالي المبالغ المخصصة للتعليم وأعداد الطلاب في كل دولة من دول الخليج العربي لعام 2023:

جدول رقم (2) ميزانية التعليم وأعداد الطلاب لعام 2023

الدول	ميزانية التعليم (بالمليار دولار)	عدد طلاب التعليم العام (بالمليون)	عدد طلاب التعليم العالي (بالمليون)	إجمالي عدد الطلاب	مخصصات الطالب الواحد	ملاحظات حول الوزارات
السعودية	50.4	7	2	8.3	$ 6072	وزارة واحدة
الامارات	2.7	1.5	0.45	1.95	1385$	وزارة واحدة
قطر	4.8	0.4	0.04	0.44	10897$	وزارة واحدة
الكويت	10.8	0.53	0.101	0.631	17116$	وزارتان
البحرين	2.1	0.23	0.054	0.28	7500$	وزارة واحدة
عمان	4.91	0.96	0.03	0.98	4910$	وزارتان

المصـدر: ADMINSTRATION, 2023; G. A. F. S. S. ARABIA, 2023; M. o. E. o. S. Arabia, 2023; M. O. E. S. ARABIA,) 2023a, 2023b; Minstry of Finance Saudi Arabia, 2024; Minstry of Finance Suadi Arabia, 2024; Bahrain, 2023; Bayanat.ae, 2023; CABINET, 2023; CEIC, 2023; data.gov.bh, 2023; data.gov.qa, 2023; EDUCATION, 2023; GCC-STAT, 2023a; GROUP, 2023a, 2023b, 2023d; KUWAIT, 2023; KUWAIT, 2024; KUWAIT, 2023

OECD, 2023, 2024; E. d. i. Oman, 2023; N. c. f. s. a. i. OMAN, 2024; T. M. o. H. E. Oman, 2024; T. o. Oman, 2023; ; (UAE, 2023; M. o. F. UAE, 2023

من الجدول أعلاه نجد أن:

1. **الإنفـاق الكلـي**: نلاحـظ مـن الرسـم أن السـعودية تخصـص أكـبر ميزانيـة للتعليـم بـ 50.4 مليـار دولار، حيـث تنفـق مـا يقـرب مـن ربـع نفقاتهـا الحكوميـة علـى التعليـم تليهـا الكويـت بـ 10.8 مليـار دولار وهـي تسـتثمر بكثافـة فـي التعليـم والبحـث، وأقلهـم ميزانيـة هـي البحريـن بواقـع 2.1 مليـار دولار، وهـذا أيضـا يعتمـد علـى عـدد السـكان والطـلاب فـي كل دولـة.

شكل (3) مقارنة بين ميزانية التعليم بالدولار

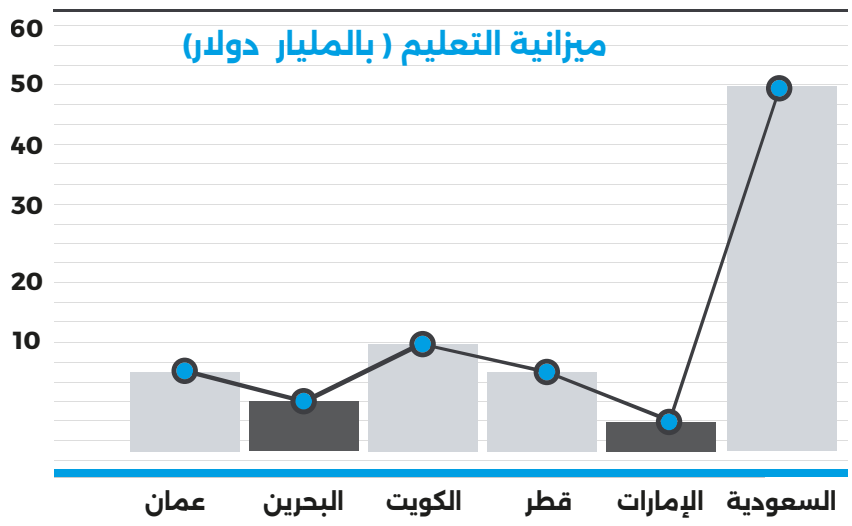

المصدر: اعداد الباحث

2. مخصصات الطالب الواحد:

- **الكويت** لديها أعلى مخصصات، تصل إلى **17116 دولار**، مما يشير إلى استثمار كبير في التعليم العالي.
- يليها **قطر، البحرين، والسعودية** أيضًا لديهم مخصصات مرتفعة، وهذا موضح في الشكل التالي:

شكل (4) مخصصات الطالب الواحد من ميزانية التعليم

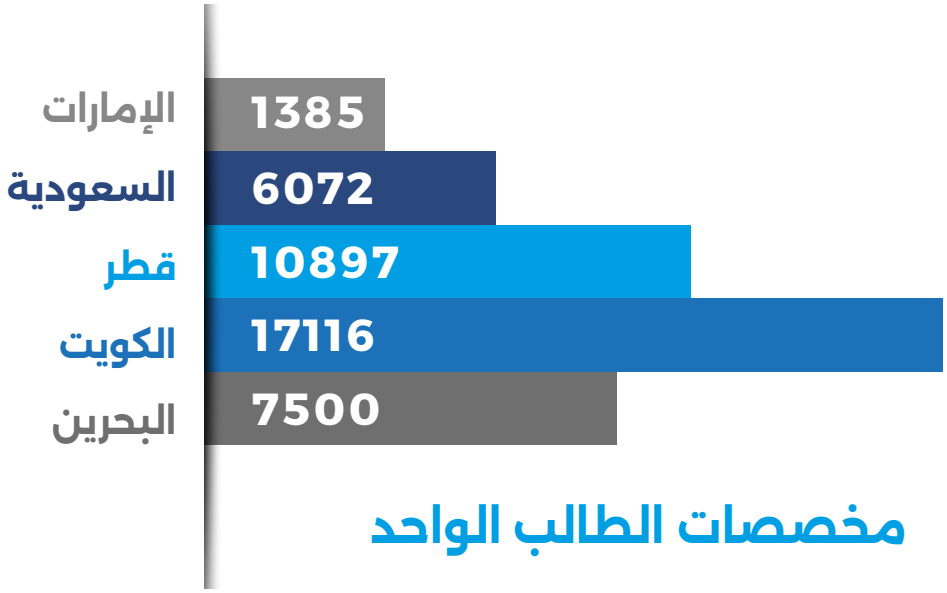

المصدر: اعداد الباحث

3.عدد الطلاب:

- **السعودية** تتصدر بإجمالي **8.3 مليون طالب**، بينما **البحرين** لديها أدنى عدد بإجمالي **280 ألف طالب.**

الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، دولة قطر، ومملكة البحرين يحتوا على وزارة واحدة وهي وزارة التعليم وخاصة بكل من التعليم العام والجامعي معاً. على عكس دولة الكويت وسلطنة عمان فهناك وزارة للتعليم العام وأخرى للتعليم الجامعي.

لذا يوضح الشكل التالي مقارنة بين أعداد الطلاب في كلٍ من التعليم العام والجامعي لكل الدول السابق ذكرها.

شكل رقم (5) أعداد الطلاب في كل من التعليم العام والعالي

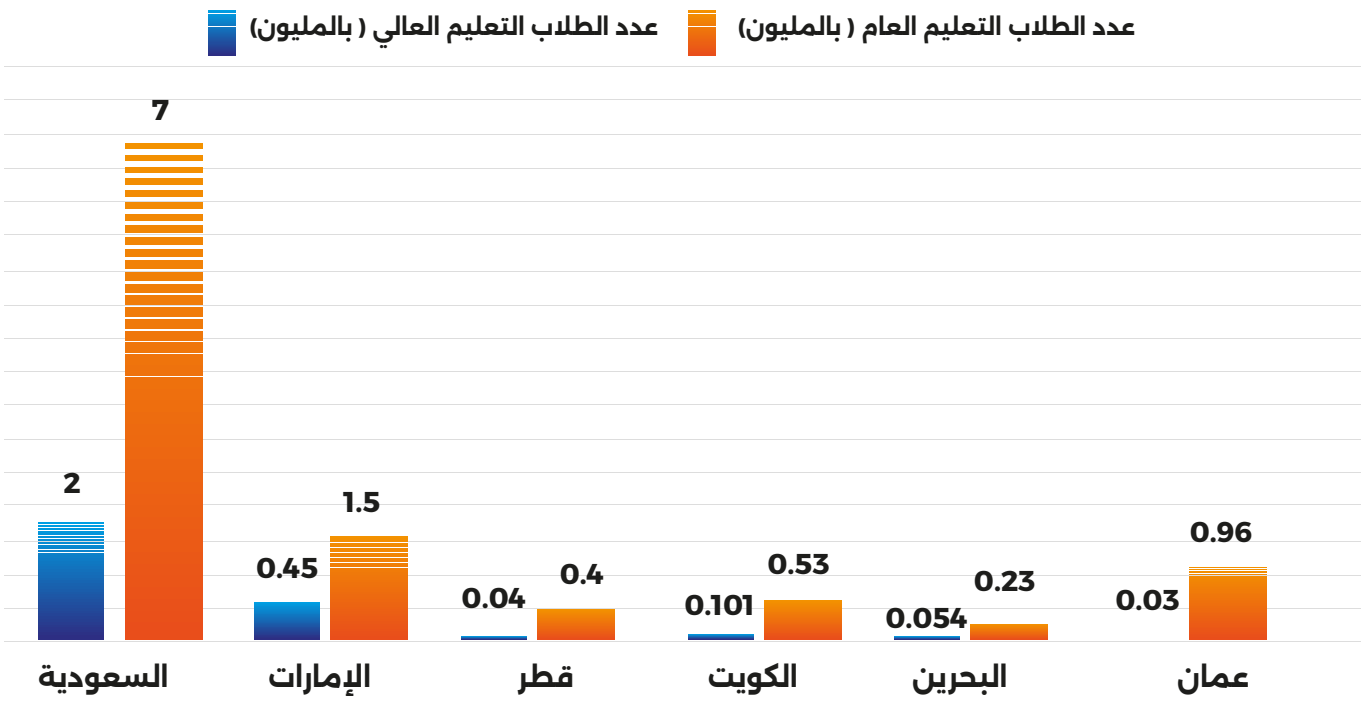

المصدر: اعداد الباحث

حيث يمثل العمود الأزرق أعداد الطلاب في التعليم العالي والبرتقالي أعداد الطلاب في التعليم العام. نجد المملكة العربية السعودية بها أكبر عدد من الطلاب سواء في مرحلة التعليم العام أو الجامعي على حد سواء، يليها دولة الامارات ثم سلطنة عمان ثم الكويت فقطر والأقل عددا هي مملكة البحرين.

4.نسبة التعليم العالي:

السعودية تمتلك أكبر عدد من الطلاب في التعليم العالي (2 مليون)، بينما قطر لديها أقل عدد 40الف طالب.

- يُظهر الجدول تفاوتًا كبيرًا في الإنفاق على التعليم، مما يعكس استراتيجيات اقتصادية وتعليمية مختلفة بين دول الخليج.
- يُعكس تركيز الإنفاق على التعليم العالي في الكويت وقطر.

جدول رقم (3) مقارنة بين الموازنة والإنفاق الفعلي

الدول	مخصصات التعليم (بالمليار دولار)	الإنفاق الفعلي (بالمليار دولار)	نسبة الزيادة أو الوفورات في الإنفاق عن المخصصات
السعودية	50.4	56	-5.6
الامارات	2.7	2.17	0.53
قطر	4.8	4.9	-0.1
الكويت	10.8	10.7	0.1
البحرين	1.33	1.38	-0.05
عمان	3.71	4.91	-1.2

المصـدر: (Minstry of Finance Saudi Arabia, 2024; Minstry of Finance Suadi Arabia, 2024; Bayanat.ae, 2023; CABINET, 2023;) EDUCATION, 2023; GCC-STAT, 2023a; GROUP, 2023a, 2023b, 2023d; KUWAIT, 2024; OECD, 2024; E. d. i. Oman, 2023; UAE, (2023; M. o. F. UAE, 2023

مـن الجـدول أعـلاه نجـد أن كل الـدول أنفقـت مبلغًـا أكـبر مـن المخصصـات الماليـة فـي الموازنـة ماعـدا دولتـي الإمـارات والكويـت.

يمكـن أن يكـون للاسـتثمارات فـي التعليـم آثـار قصـيرة الأجـل وطويلـة الأجـل علـى الناتـج المحلـي الإجمالـي، حيـث علـى المـدى القصـير، قـد تـؤدي نفقـات التعليـم إلـى زيـادة الإنفـاق الحكومـي وارتفـاع الديـن العـام. ومـع ذلـك، علـى المـدى الطويـل، يمكـن أن تـؤدي نفقـات التعليـم إلـى ارتفـاع النمـو الاقتصـادي والتنميـة، حيـث يمكـن أن تـؤدي القـوى العاملـة المتعلمـة تعليمـا جيـدا إلـى زيـادة الإنتاجيـة والابتـكار والقـدرة التنافسـية وتنميـة رأس المـال البـشري، فـي دول الخليـج، كان التعليـم أولويـة لسـنوات عديـدة، وتمـت اسـتثمارات كبـيرة لتحسـين أنظمـة التعليـم وزيـادة فـرص الحصـول علـى التعليـم.

شكل (6) نسبة الزيادة أو الوفورات في الإنفاق من موازنة التعليم

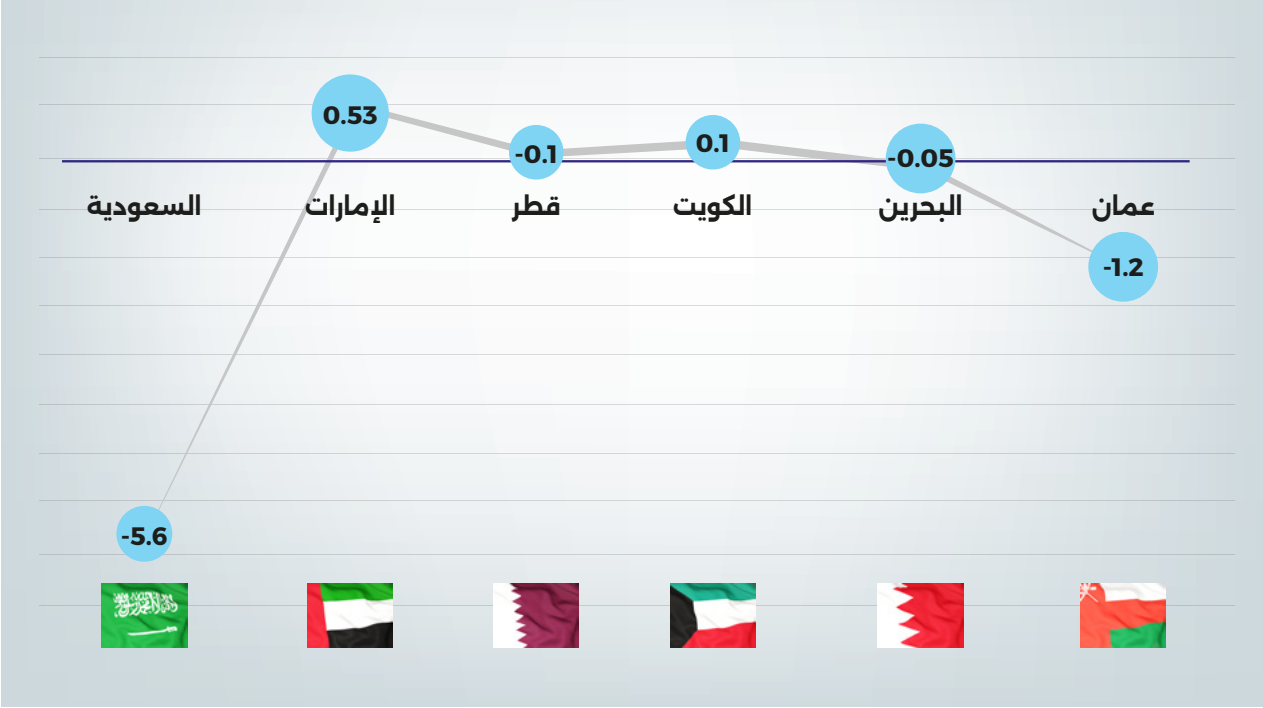

المصدر: اعداد الباحث

نلاحظ من الشكل ما يلي:

1- حيث تتصدر المملكة العربية السعودية بزيادة 5.6% عن المخصصات وذلك يدل على التزام الحكومة السعودية بتحقيق أهداف رؤية 2030، والتي تسعى إلى تحسين جودة التعليم وتطوير المهارات اللازمة لسوق العمل، فتعزيز التعليم يُعتبر جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- مع زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة الشباب، قد تكون هناك حاجة ملحة لتوسيع وتحسين التعليم العام والعالي، مما يستدعي تخصيص موارد إضافية، بالتالي تلبية هذا الطلب قد يؤدي إلى زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس والجامعات، وهو ما يدعم النمو الاجتماعي والاقتصادي.

3-تليها دولتي عمان وقطر بنسبة 1.2% و0.1% على التوالي، حيث تعكس زيادة الإنفاق على التعليم في عمان وقطر رؤية استراتيجية واضحة نحو تحسين جودة التعليم والاستعداد لمستقبل يعتمد على المعرفة والمهارات المتقدمة فسلطنة عمان تتبنى تحقيق رؤية بحلول عام 2040 (الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040)، والتي تهدف إلى تأهيل القوى العاملة بمهارات

حديثة تناسب احتياجات السوق.

4-كما زادت نفقات البحرين بنسبة 0.05% وتعكس هذه الزيادة التزام الحكومة البحرينية بتطوير النظام التعليمي، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية لتعزيز جودة التعليم ومخرجاته. الحكومة تسعى لتحسين البيئة التعليمية وتعزيز الكفاءات والمهارات لدى الطلاب.

5-كلا من الكويت والامارات العربية المتحدة كان عندهم وفر في النفقات بنسبة 0.1% و0.53% على التوالي قد يعني هذا التوفير الطفيف في النفقات أن هناك عددًا أقل من المعلمين أو قلة في برامج التدريب، مما يضغط على المعلمين الحاليين ويؤثر على قدرتهم على تقديم تعليم فعال.

مطابقة مؤشر التنمية البشرية (HDI) مع مخصصات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي:

تظهر بشكل واضح من خلال الاستثمارات الكبيرة في قطاع التعليم بهدف تعزيز التنمية البشرية، دول الخليج مثل السعودية، الإمارات، قطر، والكويت خصصت جزءاً كبيراً من ميزانياتها للتعليم، مما يعكس التزامها بتطوير رأس المال البشري كأحد ركائز التنمية المستدامة.

على سبيل المثال:

- السعودية خصصت 19.37% من إجمالي ميزانيتها لعام 2023 للتعليم، وهو ما يعكس ارتباطاً وثيقاً بين تمويل التعليم ومؤشر التنمية البشرية الذي بلغ 0.875 في العام نفسه.
- الإمارات خصصت 14.8% من ميزانيتها لقطاع التعليم، ومؤشر التنمية البشرية لديها وصل إلى 0.937، وهو الأعلى في المنطقة.

التعليم يعتبر عنصراً حاسماً في تحسين مؤشر التنمية البشرية، حيث يساهم في تعزيز الدخل القومي الإجمالي من خلال رفع مستوى المهارات والمعرفة. هذا ينعكس أيضاً على مؤشرات مثل متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة، والتي تعد من مكونات مؤشر التنمية البشرية الأساسية. (Center, october,2022)

أثر الإنفاق على التعليم على الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج:

على الرغم أن التأثير المباشر لنفقات التعليم على الناتج المحلي الإجمالي GDP قد يكون من الصعب قياسه، إلا أن هناك أدلة تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، وجدت دراسة أجراها البنك الدولي أن زيادة بنسبة 1٪ في عدد الطلاب الذين يكملون التعليم الثانوي يمكن أن تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.37٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

من الجدير بالذكر أن تأثير نفقات التعليم على الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على مجموعة من العوامل التي تتجاوز مجرد مقدار الأموال التي تنفق على التعليم. تشمل بعض هذه العوامل جودة التعليم وأنواع الصناعات والقطاعات في كل بلد ومستوى التقدم التكنولوجي والمناخ الاقتصادي والسياسي الأوسع.

فيما يلي جدول لنسبة مخصصات الإنفاق الحكومي للتعليم على الناتج المحلي الإجمالي GDP لدول الخليج وفقا لآخر احصائيات البنك الدولي عام 2023:

جدول رقم (4) نصيب الفرد من مخصصات التعليم والناتج المحلي الإجمالي

الدول	ميزانية التعليم (بالمليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	عدد السكان (مليون)	نصيب الطالب من التعليم بالدولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	نسبة تكلفة الطالب من الناتج المحلي الإجمالي (%)
السعودية	50.4	1067.6	36.9	6072	28932	20.98
الامارات	2.7	504.2	9.5	1385	53074	2.61
قطر	4.8	253.1	2.7	10897	93741	11.62
الكويت	10.8	161.8	4.3	17116	37628	45.49
البحرين	1.33	43.2	1.5	7500	28800	26.04
عمان	3.71	108.2	4.6	4910	23522	20.87

المصدر: (Minstry of Finance Saudi Arabia, 2024; Bank, 2023; CABINET, 2023; GROUP, 2023a, 2023b, 2023d; KUWAIT, 2024;) KUWAIT, 2023

(OECD, 2023, 2024; N. c. f. s. a. i. OMAN, 2024; T. o. Oman, 2023; M. o. F. UAE, 2023 ;

حيث بتمثيل هذه الأرقام بيانيا يتضح أن دولة الكويت هي الأعلى نسبة يليها البحرين ثم المملكة العربية السعودية ثم سلطنة عمان ثم قطر وأخيرا الامارات. كما موضح بالشكل أدناه:

شكل رقم (7) نسبة تكلفة الطالب من الناتج المحلي الاجمالي

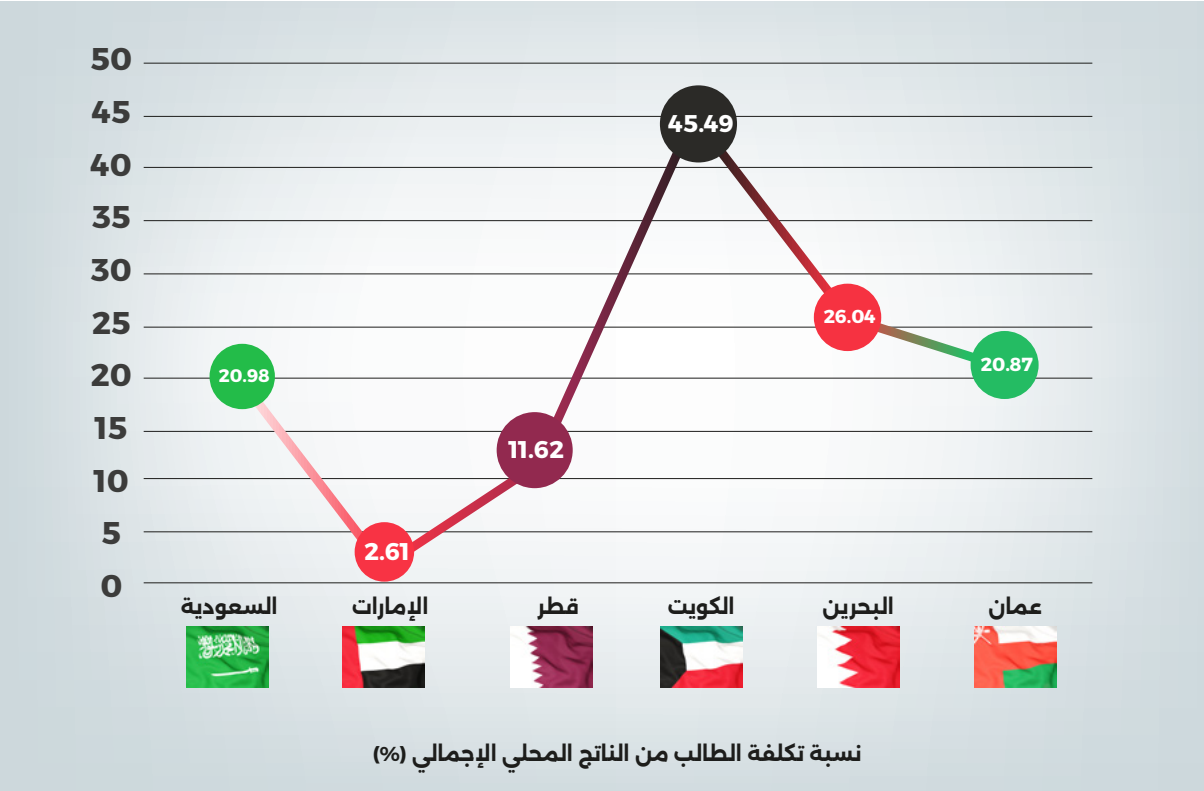

المصدر: اعداد الباحث

يُظهر الجدول نسب تكلفة الطالب من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023. حيث يعكس هذا المؤشر مقدار الإنفاق على كل طالب مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي لكل دولة.

1- **الكويت (45.49%)**:

- تمتلك الكويت النسبة الأعلى من تكلفة الطالب مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى استثمار كبير في التعليم لكل طالب. يمكن أن يكون هذا بسبب طبيعة الدعم الحكومي القوي للتعليم في الكويت أو العدد الأقل من الطلاب مقارنة بحجم الإنفاق.
- قد يُفسر هذا الاهتمام برغبة الكويت في تعزيز جودة التعليم وربطها بالتنمية البشرية.

2. البحرين (26.04%):

- تأتي البحرين في المرتبة الثانية بعد الكويت، مما يعكس أيضًا استثمارًا ملحوظًا في التعليم. يرتبط هذا بحجم اقتصاد البحرين النسبي والاهتمام الحكومي بتطوير التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3. السعودية (20.98%) وعمان (20.87%):

- كلاهما يظهران نسبًا متقاربة، وهو ما يعكس التوجه نحو الاستثمار في التعليم بشكل متوازن مع الاقتصاد الكلي. السعودية، كأكبر اقتصاد في المنطقة، تضع تركيزًا كبيرًا على التعليم كجزء من رؤية 2030.
- بالنسبة لعمان، فإن هذه النسبة قد تعكس التوجه نحو تعزيز رأس المال البشري كجزء من سياسات التنمية الاقتصادية.

4. قطر (11.62%):

- تأتي في المرتبة الرابعة، مما يدل على وجود استثمارات جيدة في التعليم، إلا أنها أقل من الكويت والبحرين. يمكن أن يُفسر هذا بالاعتماد على القطاعات الأخرى القوية في الاقتصاد القطري، مثل الطاقة.
- ومع ذلك، يعتبر هذا الإنفاق مهمًا بالنسبة لحجم سكان قطر والاهتمام بتطوير التعليم في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030.

5. الإمارات (2.61%):

- النسبة الأقل بين دول الخليج، وهذا قد يعكس الاعتماد على اقتصاد متنوع مع تركيز أقل على الاستثمار الحكومي المباشر في التعليم مقارنة بالدول الأخرى.
- إلا أن هذا لا يعني ضعفًا في نظام التعليم، فقد تعتمد الإمارات على استثمارات القطاع الخاص في التعليم، ووجود جامعات عالمية وتوجه نحو التعليم الرقمي.

النسب المختلفة توضح أولويات كل دولة في استثمارها التعليمي مقابل حجم اقتصادها. الدول التي لديها نسب أعلى مثل الكويت والبحرين قد تكون مركزة أكثر على تحسين جودة التعليم ودعم الطلاب. بينما الإمارات

قد تعتمد على نموذج اقتصادي أكثر تنوعًا.

فهم هذه الأرقام يساعد في تقييم مدى استدامة الاستثمار في التعليم وتأثيره على التنمية الاقتصادية لكل دولة في المدى الطويل.

نسبة الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تبنت دول مجلس التعاون الخليجي بنشاط الرقمنة، واستثمرت بكثافة في البنية التحتية التكنولوجية، وعززت ريادة الأعمال والابتكار من خلال مبادرات مختلفة. يكشف الفحص الدقيق للتقدم الذي أحرزته دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الرقمنة في القطاعات الرئيسية (الحكومية والمالية والشركات) أنها حققت تقدما سريعا. باستخدام مؤشر جديد وشامل، مؤشر الوصول الرقمي المعزز (EDAI)، لقياس الاتصال الرقمي، نوضح تسارعا كبيرا في الرقمنة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال الوباء، حيث أصبحت العديد من جوانب الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الآن على قدم المساواة مع AEs. الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة احتلتا المركزين الثالث والرابع عالميا اعتبارا من عام 2022 على مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية (GTMI) ، وهو مقياس للاعتماد الرقمي في القطاع العام. (IMF, 2023)

في حين أن الرقمنة توفر زيادة في الإنتاجية والنمو ، فإنها تمثل تحديات مثل إزاحة الوظائف ، وعدم تطابق المهارات ، والتوزيع غير المتكافئ للمنافع. ولذلك، هناك حاجة إلى استجابات سياسية شاملة لتعظيم المنافع، وتعزيز المنافسة، والابتكار، وتكامل الاقتصاد الدولي، وضمان التقاسم العادل لفوائد الرقمنة عبر المجتمع. وتشمل السياسات الرئيسية ما يلي: • المهارات الرقمية والاستثمار في البنية التحتية. إعطاء الأولوية للتدريب لتعزيز محو الأمية الرقمية ورفع مهارات القوى العاملة. تعزيز البنية التحتية الرقمية مع التركيز على البحث والتطوير والتجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكترونية. • التبني الرقمي الشامل: تشجيع التبني الرقمي في جميع القطاعات، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ومعالجة تحديات وفرص الرقمنة في أسواق العمل، بما في ذلك إزاحة الوظائف، وتوزيع الفوائد بشكل غير متساو من خلال شبكات الأمان الاجتماعي والضرائب التصاعدية. (IMF, 2023)

مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (2023)

وفقًا لتقارير صادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، تشهد دول مجلس التعاون الخليجي نموًا ملحوظًا في مساهمة الاقتصاد الرقمي بالناتج المحلي الإجمالي، بفضل استثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية، والتعليم الرقمي، والذكاء الاصطناعي. فيما يلي نسب المساهمة:

1. **الإمارات العربية المتحدة**: بلغت مساهمة الاقتصاد الرقمي حوالي **12%** من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2023، بفضل استراتيجيات متقدمة مثل شبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي. الدولة تستهدف زيادة هذه النسبة إلى **20%** بحلول عام 2032. (Emirates' & portal, 2023)
2. **السعودية**: تساهم التقنيات الرقمية بنسبة **14%** من الناتج المحلي الإجمالي، مدعومة بمبادرات مثل «رؤية 2030» التي تسعى إلى تعزيز التحول الرقمي وبناء القدرات التقنية. (Statistics, 2023)
3. **قطر**: تبلغ مساهمة الاقتصاد الرقمي حوالي **8.5%**، مع تركيز على الابتكار في التعليم والبنية التحتية الرقمية، خاصة من خلال مؤسسة قطر ومشاريع البحث العلمي.(Bank, 2024)
4. **البحرين، عمان، والكويت**: تتراوح المساهمة بين **6.8% و7.5%**، مع تركيز كبير على تطوير الخدمات الرقمية والتعليم الرقمي، وإن كان بوتيرة أبطأ من الإمارات والسعودية.(Bank, 2024)

(Bank, 2024; IMF, 2023)

جدول (5) نسبة الانفاق على التعليم الى الاقتصاد الرقمى من الناتج المحلى الاجمالى

الدول	نسبة الانفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ٪	نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي ٪
السعودية	5.10%	14%
الامارات	0.55%	12%
قطر	2%	8.50%
الكويت	6.70%	7.50%
البحرين	3.10%	7.50%
عمان	3.40%	6.80%

المصدر: (ADMINSTRATION, 2023; M. O. E. S. ARABIA, 2023a, 2023b; Minstry of Finance Suadi Arabia, 2024; Bank, 2023, 2024; Emirates' & portal, 2023; IMF, 2023; KUWAIT, 2024; E. d. i. Oman, 2023; Statistics, 2023; M. o. F. UAE, 2023)

الجدير بالذكر أن الاستثمار في الاقتصاد الرقمي يعزز الكفاءة في التعليم حيث تبني التقنيات الرقمية مثل التعلم عبر الإنترنت، المنصات الذكية، والذكاء الاصطناعي يساعد في تقديم تعليم عالي الجودة بتكاليف أقل نسبيا، على سبيل المثال، الدول التي تعتمد على تقنيات التعليم الرقمي (مثل الإمارات) قد تقلل من التكلفة الإجمالية لنظام التعليم من خلال استخدام التكنولوجيا بدلاً من التركيز على البنية التحتية التقليدية.

أيضا الاقتصاد الرقمي يدعم تطوير المهارات التقنية، حيث أن ارتفاع مساهمة الاقتصاد الرقمي يشجع على إعادة توجيه الإنفاق التعليمي نحو تطوير المهارات الرقمية والتقنية، مما قد يحد من الحاجة إلى الإنفاق الزائد على التعليم التقليدي.

من الجدول أعلاه نجد أن:

1- **الدول ذات الاقتصاد الرقمي المرتفع - السعودية والإمارات:**

السعودية تستفيد من استثمار كبير في التعليم التقليدي والتقني، ما ينعكس في أعلى مساهمة للاقتصاد الرقمي (14%) أما الإمارات تعوض عن انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم من خلال الكفاءة العالية في التعليم الرقمي والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

2- **الدول ذات الأداء المتوسط**

قطر:

النسبة المتوازنة بين مساهمة الاقتصاد الرقمي والإنفاق على التعليم تُظهر نجاحًا في تحقيق التكامل بين التعليم التقليدي والتقني.

البحرين:

الإنفاق على التعليم يدعم التحول الرقمي الحكومي، لكنه يحتاج إلى توجيه أكثر نحو الابتكار الرقمي.

3- **الدول ذات الأداء المنخفض - الكويت وعمان:**

على الرغم من الإنفاق المرتفع نسبيًا على التعليم، إلا أن ضعف التركيز على التعليم الرقمي أدى إلى مساهمة أقل للاقتصاد الرقمي.

من ذلك نستنتج أن الدول التي تحقق نسبًا عالية للاقتصاد الرقمي (السعودية والإمارات) لديها سياسات واضحة لدمج التعليم الرقمي مع

متطلبات السوق، عل النقيض الدول ذات الإنفاق التعليمي المرتفع ولكن بمساهمة اقتصادية رقمية منخفضة (الكويت وعمان) بحاجة إلى إعادة هيكلة سياساتها التعليمية للتركيز على التعليم الرقمي والتقني.

شكل(8) مقارنة بين الانفاق على التعليم ومساهمة الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي

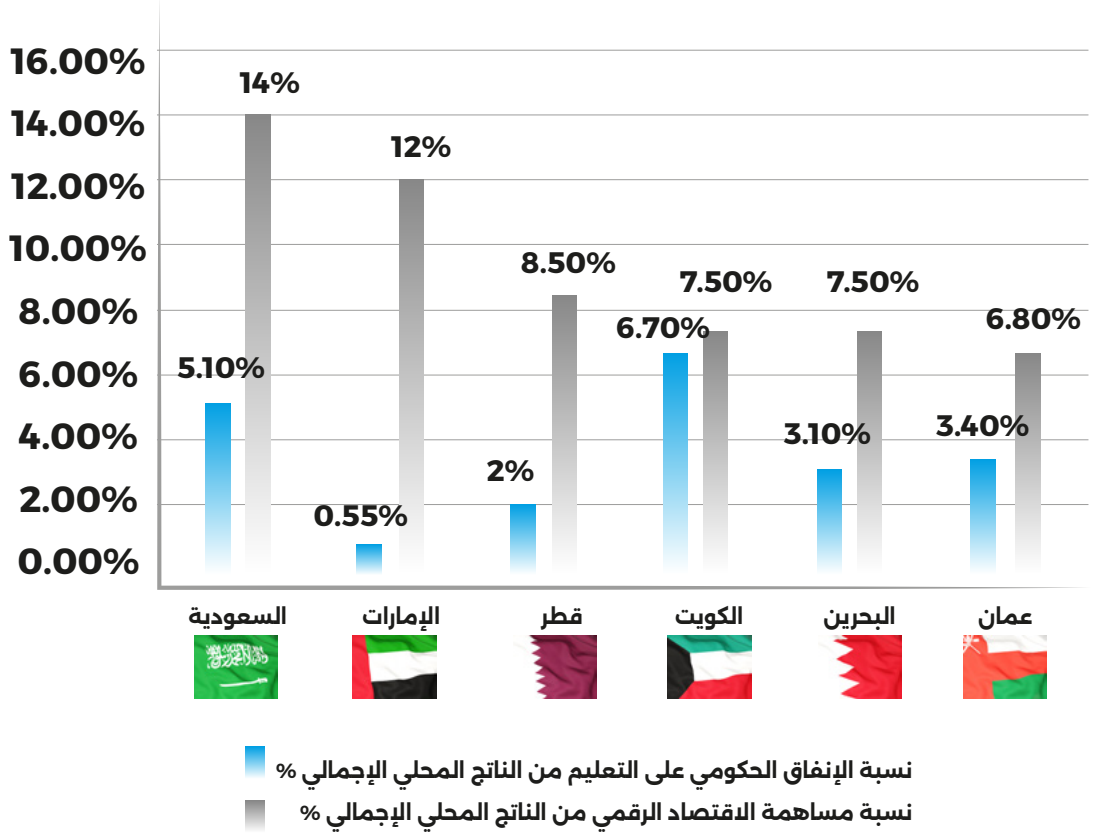

المصدر: اعداد الباحث

التقدم الذي أحرزته دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير الحكومة الرقمية:

لقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي تقدمًا ملحوظًا في التحول الرقمي، مما يعكس التزامها بتعزيز الحكومة الإلكترونية كجزء من استراتيجيات التنوع الاقتصادي. تم الاستثمار بشكل كبير في البنية التحتية الرقمية والتقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي Blockchaing، مما أدى إلى تحسين الخدمات العامة وزيادة مشاركة المواطنين.(Nations, 2024)

المملكة العربية السعودية:

يسترشد التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية بمبادرة رؤية السعودية 2030 ، التي تم إطلاقها في عام 2016. حققت البلاد خطوات كبيرة في الحكومة الإلكترونية ، حيث دمجت التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي blockchaing في الخدمات العامة. مع معدل انتشار الإنترنت بنسبة 99٪ و98٪ من الخدمات الحكومية المتاحة عبر الإنترنت ، تعمل المملكة العربية السعودية باستمرار على تحسين بنيتها التحتية الرقمية. مبادرات مثل شبكة 5G الخالية من الكربون باستخدام أبراج مطبوعة 3D تعمل بألواح شمسية وبرنامج «طبيب لكل عائلة» تعرض نهجها المبتكر. وتقدم منصة صحتي خدمات طبية عبر الإنترنت لأكثر من 30 مليون مستخدم، في حين تربط المنصة الوطنية لخدمات التبادل الصحي والتأميني أكثر من 24 مليون مستفيد. وقد ساهمت الاستثمارات من شركات مثل مايكروسوفت وأوراكل وهواوي، إلى جانب مشروع تسريع الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAIA) الذي تبلغ تكلفته 160 مليون دولار، في دفع عجلة التقدم الرقمي في المملكة العربية السعودية.

الإمارات العربية المتحدة:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في مجال التحول الرقمي، حيث تركز على إحداث ثورة في الحوكمة والخدمات العامة. تستخدم مبادرة U-Ask الذكاء الاصطناعي التوليدية لتوفير وصول سلس إلى الخدمات الحكومية. تعزز الشبكة الرقمية الاتحادية (FedNet) الكفاءة من خلال حلول الذكاء الاصطناعي ونماذج التعلم الآلي المدربة مسبقا.26 تضمن ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة في المعايير العالمية، مثل PAS2009:2024،27 ونظام لغة التصميم الوطني (DIS)،28 الاتساق وإمكانية الوصول عبر المواقع الإلكترونية الحكومية الاتحادية. تعمل الهوية الرقمية، منصة الهوية الوطنية، على تعزيز الوصول الموحد إلى جميع الخدمات الحكومية. تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة وضع معايير جديدة للحكومة الرقمية في جميع أنحاء العالم.

البحرين:

رسخت البحرين مكانتها كشركة رائدة في مجال التنمية الرقمية من خلال مناهج شاملة ومتعددة الأوجه. نفذت الدولة عمليات رشيقة وتقنيات متقدمة ، مما عزز بنيتها التحتية الرقمية وعزز نظاما بيئيا رقميا نابضا بالحياة. تظهر مبادرات مثل الهاكاثون ومراكز التكنولوجيا المالية والبيئة

التجريبية التنظيمية التزام البحرين بالحوكمة المسؤولة والتنمية المستدامة. أدى اعتماد نهج السحابة أولا إلى خفض تكاليف البنية التحتية وتحسين كفاءة الخدمات العامة. تعمل منصات مثل سجلات على تبسيط تسجيل الأعمال وتعزيز ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي.

قطر:

تسارع التحول الرقمي في قطر مع كأس العالم لكرة القدم 2022، مما أدى إلى ترقيات واسعة النطاق للبنية التحتية، بما في ذلك توسعات شبكة 5G. استخدمت الملاعب الذكية التي تم تقديمها لكأس العالم حلول إنترنت الأشياء لإدارة الحشود والأمن وكفاءة الطاقة. أدت الرقمنة السريعة للمنصات الحكومية إلى تحسين الكفاءة في التعامل مع الزوار وتبسيط معالجة التأشيرات. تدعم هذه التطورات الخطة الرقمية الأوسع نطاقا لعام 2030 ، والتي تهدف إلى إعادة توظيف البنية التحتية الرقمية لأنشطة اقتصادية أوسع ونمو مستدام. يتجلى التزام قطر ببناء اقتصاد رقمي قوي في مبادراتها المستمرة.

عمان:

تؤكد رؤية عمان 2040 على التنمية الرقمية المستدامة من خلال برامج شاملة تتناول التحول الرقمي الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والمزيد. يهدف البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي إلى بناء مجتمع رقمي مستدام وتعزيز كفاءة القطاع العام. مع بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إلى الإنترنت على نطاق واسع ، تصنف عمان من بين أفضل 50 دولة في مؤشر الجاهزية الذكاء الاصطناعي الحكومية. أدت رقمنة تعداد 2020 إلى تحسين دقة البيانات، وأظهرت العملية الانتخابية الرقمية بالكامل في انتخابات مجلس الشورى الأخيرة التقدم الذي أحرزته عمان.

الكويت:

يعد التطور الرقمي في الكويت جزءا من رؤيتها الأوسع لتنويع الاقتصاد وتعزيز الخدمات العامة. أدت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين الاتصال بالإنترنت ، مما دفع الكويت إلى مجموعة EGDI عالية جدا. تؤكد خطة التنمية الوطنية الكويتية (كويت جديدة 2035) على التحول الرقمي من أجل النمو الاقتصادي والاستدامة. توفر بوابة حكومة الكويت الإلكترونية للمقيمين والشركات إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من خدمات الحكومة الإلكترونية. من خلال اعتماد التقنيات المتقدمة مثل الحوسبة السحابية الذكاء الاصطناعي

والبلوك تشين، تهدف الكويت إلى تبسيط العمليات الإدارية وتحسين مشاركة المواطنين.

جدول(6) دول مجلس التعاون الخليجي وفقًا لمؤشر الحكومة الإلكترونية (EGDI) لعام 2024

الدول	تصنيف EGDI	الترتيب EGDI	مؤشر البنية التحتية الرقمية (OSI)	مؤشر الحوكمة الإلكترونية (HCI)	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TII)	EGDI 2024	EGDI 2022
السعودية	VH	6	0.9899	0.9067	0.9841	0.9602	0.8539
الإمارات العربية المتحدة	VH	11	0.9163	0.9436	1	0.9533	0.901
البحرين	VH	18	0.903	0.868	0.9877	0.9196	0.7707
قطر	V2	53	0.7655	0.7114	0.9963	0.8244	0.7149
عمان	V2	41	0.8077	0.7977	0.9674	0.8576	0.7834
الكويت	V1	66	0.6365	0.7083	0.9988	0.7812	0.7484

المصدر: (Nations, 2024)

من الجدول أعلاه نجد أن:

- المملكة العربية السعودية تصدرت دول الخليج برصيد 0.9602 في EGDI، مع ترتيب 6 عالميًا. يُعزى ذلك إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى استراتيجيات مثل رؤية 2030.
- الإمارات أيضًا حققت ترتيبًا متقدمًا في المرتبة 11 عالميًا، مع EGDI 0.9533، بفضل الابتكار في تقديم الخدمات الحكومية وزيادة الاعتماد على التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك شين.
- حققت البحرين ترتيبًا جيدًا في المرتبة 18 مع EGDI 0.9196، مما يظهر تطورها الملحوظ في الحكومة الرقمية والخدمات الإلكترونية، على الرغم من أن مساهمتها في الاقتصاد الرقمي لا تزال أقل مقارنةً بالسعودية والإمارات.
- قطر تقدمت إلى فئة V2، واحتلت المرتبة 53 مع EGDI 0.8244، مما يشير إلى تحسن في قدرات الحكومة الإلكترونية، رغم أنها لا تزال تتطلب

تحسينات إضافية لتكون في الطليعة.

- عمان حصلت على EGDI 0.8576، في المرتبة 41، مع تقدم ملحوظ في التحول الرقمي والاستراتيجيات الحكومية.
- الكويت تصدرت فئة V1، حيث جاء ترتيبها 66 مع EGDI 0.7812، مما يشير إلى تحديات في تحسين خدمات الحكومة الإلكترونية رغم الاستثمارات في البنية التحتية.

جدول(7) العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية ومساهمة الاقتصاد الرقمي والإنفاق الحكومي على التعليم لدول مجلس التعاون الخليجي:

الدول	مؤشر التنمية البشرية (HDI)	نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (٪)
السعودية	0.875	14%	5.10%
الإمارات	0.937	12%	0.55%
قطر	0.875	8.50%	2%
الكويت	0.847	7.50%	6.70%
البحرين	0.888	7.50%	3.10%
عمان	0.819	6.80%	3.40%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). UNDP Human Development Reports **(2024; Programme, 2024; UNDP, 2024 GCC-STAT,)** ADMINSTRATION, 2023; M. O. E. S. ARABIA, 2023a, 2023b;) Minstry of Finance Suadi Arabia, 2024; Bank, 2023, 2024; Emirates' & portal, 2023; IMF, 2023; (KUWAIT, 2024; E. d. i. Oman, 2023; Statistics, 2023; M. o. F. UAE, 2023

من الجدول أعلاه نجد أن:

1- السعودية حققت تحسنًا ملحوظًا في مؤشر التنمية البشرية نتيجة الاستثمارات في التعليم والتوسع في الاقتصاد الرقمي.
2- الإمارات رغم الإنفاق المحدود على التعليم، تحقق مؤشر HDI عالي بفضل اعتمادها على الابتكار والتكنولوجيا لتحسين الخدمات العامة.
3- قطر تبنت استراتيجيات تعليمية مبتكرة وزيّنت من الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، مما يساهم في تحسن مؤشر التنمية البشرية، مع التركيز على التعليم الرقمي والابتكار.
4- الكويت رغم الإنفاق المرتفع على التعليم، فإن الاقتصاد الرقمي لا يزال منخفضًا، مما يحد من تحسين التنمية البشرية.
5- عمان رغم الاستثمارات في التعليم الرقمي، إلا أن مؤشر التنمية

البشرية أقل مقارنة ببقية الدول الخليجية، مما يستدعي تطوير التعليم الرقمي بشكل أكبر.

ومن ذلك نستنتج أن دمج مؤشر التنمية البشرية (HDI) مع نسبة الاقتصاد الرقمي و الإنفاق الحكومي على التعليم يظهر أن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة من خلال الاستثمار المتزايد في التعليم الرقمي و الابتكار. ضرورة مواءمة التعليم مع الاقتصاد الرقمي ستكون العامل الحاسم في تحقيق التنمية البشرية وتعزيز النمو المستدام في المنطقة.

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تتوافق مع التعليم:

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة - أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. من خلال التعهد بعدم ترك أي شخص في الخلف، التزمت البلدان بتسريع التقدم لأولئك الذين في الخلف بعد. هذا هو السبب في أن أهداف التنمية المستدامة مصممة لجعل العالم يتحول إلى أصفار في العديد من جوانب الحياة المتغيرة، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع والإيدز والتمييز ضد النساء والفتيات. الجميع بحاجة للوصول إلى هذه الأهداف الطموحة، فالإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية من كل المجتمع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل سياق. (UNDP, 2023)

شكل (9) أهداف التنمية المستدامة

المصدر: (GCC-STAT, 2023b)

ونستنتج مما سبق أن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تتوافق مع التعليم هي:

1. الهدف الرابع: التعليم الجيد (Quality Education)

- هدف رئيسي يرتبط بالتعليم. ينص هذا الهدف على «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".
- يركز على تحسين جودة التعليم، وضمان الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، وزيادة فرص الحصول على التعليم التقني والمهني، وتحسين مهارات القراءة والكتابة والحساب.
- يشمل أيضًا تحقيق بيئات تعليمية آمنة، وزيادة عدد المعلمين المؤهلين، وتطوير البنى التحتية التعليمية.

1. الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين (Gender Equality)

- يسعى هذا الهدف إلى ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- يرتبط بالتعليم من خلال تعزيز فرص التعليم المتساوية للنساء والفتيات، والتأكد من أنهن يتمتعن بفرص متساوية في التعليم على كافة

المستويات.

3.الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (Decent Work and Economic Growth)

- هذا الهدف يتعلق بتشجيع النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع.

يرتبط بالتعليم من خلال الحاجة إلى تعليم جيد ومهارات تتماشى مع سوق العمل، مما يسهم في تحسين فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

4.الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

هذا الهدف يشمل تعزيز البنية التحتية المستدامة والابتكار، حيث يرتبط بالتعليم من خلال الحاجة إلى تطوير التعليم الفني والمهني والبحث العلمي، الذي يعد أساسًا لتعزيز الابتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

5.الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة (Reduced Inequalities)

- يهدف إلى تقليل أوجه عدم المساواة داخل البلدان وبينها.

- يتعلق بالتعليم من خلال تعزيز الوصول إلى التعليم الجيد لجميع الفئات، بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية، لضمان تكافؤ الفرص.

6. الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية (Peace, Justice, and Strong Institutions)

- يركز هذا الهدف على تشجيع مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وتوفير العدالة وبناء مؤسسات قوية.
- التعليم له دور أساسي في تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات، وتشجيع قيم المواطنة والسلام بين الأفراد.

التقرير وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

يصب التقرير بشكل أساسي في تحقيق الهدف الرابع (التعليم الجيد)، حيث يقدم تحليلاً حول استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع التعليم. كما يساهم في دعم أهداف أخرى مثل المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس) من خلال تسليط الضوء على فرص التعليم المتساوية، والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن) عبر تحسين مخرجات التعليم وربطها بسوق العمل.

يعد التعليم من أهم القطاعات التي تحظى بالاهتمام والأولوية في برامج ومبادرات رؤية السعودية 2030، إذ تهدف إلى تحقيق تحول شامل في نظام التعليم؛ لتلبية احتياجات المستقبل وتمكني الطالب، من خلال تطوير نظام تعليمي قوي ومرن، وتعزيز التعليم الفني والمهني وتمكين الإبداع والابتكار، وتخصيص الموارد والاستثمارات اللازمة لتطوير جيل مؤهل ومبدع، يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز مستقبل المملكة. (V. K. o. S. Arabia, 2023)

تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة تحديات التعليم:

المملكة العربية السعودية:

التعليم هو أحد القطاعات الرئيسية التي تركز عليها رؤية المملكة العربية السعودية 2030، حيث تعد السعودية من بين الدول الرائدة في الاستثمار في قطاع التعليم. وفقًا لتقرير ميزانية وزارة المالية السعودية، حققت المملكة إنجازات بارزة في عام 2021، منها:

- زيادة نسبة القبول الجامعي بأكثر من 10%.
- تخصيص 60 مشروعًا تعليميًا ضمن إطار تحسين البنية التحتية والمرافق التعليمية.

كما تسعى السعودية من خلال رؤيتها 2030 إلى تعزيز جودة التعليم وزيادة الكفاءات الوطنية، مع التركيز على تطوير التعليم الرقمي والابتكار. هذه الجهود تهدف إلى تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة وتحسين مستويات التنمية البشرية في البلاد.

الاستثمار في التعليم ليس فقط لتحسين الخدمات التعليمية ولكن أيضًا لتحسين مؤشر التنمية البشرية وتعزيز مكانة المملكة عالميًا في المؤشرات العالمية مثل التعليم والصحة والناتج المحلي الإجمالي.

في إطار رؤية 2030، يواصل قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية تحقيق إنجازات ملحوظة، منها:

- تحسين المرافق التعليمية في مكة المكرمة.
- إطلاق «مسار المنح الدراسية للتميز» لـ 32 تخصصًا إضافيًا في 70 جامعة دولية.
- توسيع مستشفى جامعة الملك خالد.
- إنشاء مركز جامعي لأمراض السرطان في جامعة الملك سعود.

كل هذه المبادرات تأتي في إطار جهود المملكة لتعزيز البنية التحتية للتعليم العالي والرعاية الصحية، ما يسهم في تطوير الموارد البشرية ورفع مستوى التعليم والبحث العلمي داخل المملكة. (Center, october,2022; UNDP, 2024)

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين من خلال عدة برامج لتحقيق الرؤية. ومن بين هذه البرامج، برنامج تطوير القدرات البشرية، الذي أنشئ «لتطوير قدرات المواطنين، وإعدادهم للمستقبل، ودعمهم للاستفادة من الفرص» (رؤية السعودية 2030).

تشمل الأهداف المهمة المتعلقة بالتعليم:

- تحسين الوصول المتساوي إلى التعليم.
- تحسين نتائج التعلم الأساسية.
- تحسين تصنيف المؤسسات التعليمية.
- ضمان توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

التزام ملحوظ يتمثل في تحقيق وجود 6 جامعات سعودية ضمن قائمة أفضل 200 جامعة على مستوى العالم بحلول عام 2025. يتكون برنامج تطوير القدرات البشرية من ثلاثة ركائز أساسية:

1. تطوير قاعدة تعليمية قوية ومرنة للجميع.
2. التحضير لسوق العمل المحلي والعالمي.
3. توفير فرص التعليم مدى الحياة.

الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة دولة رائدة أخرى في مجال التعليم. في عام 2010، أطلقت الإمارات رؤية 2021، التي تتضمن ست أولويات وطنية، بما في ذلك تطوير نظام تعليمي من الدرجة الأولى واقتصاد معرفي تنافسي. وقد وضعت خطة دبي 2021 ورؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030 خططًا لتحسين جودة التعليم من خلال تحسين المناهج والبنية التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة التعليم الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2030 في سبتمبر 2017، التي تهدف إلى تطوير معايير التعليم العلمي والمهني في البلاد لخدمة الأجيال المستقبلية. من بين المبادرات في هذه الاستراتيجية، هناك مبادرة الاستثمار في المعرفة ومبادرة تمويل البحث التنافسي. (Center, october,2022)

دولة الكويت:

لقد اتخذت دولة الكويت أيضًا خطوات لتحسين نظام التعليم لديها. يعتبر التعليم ركيزة أساسية في رؤية الكويت 2035، خاصة كوسيلة لتحقيق التقدم الاجتماعي، وتنويع الاقتصاد، والنمو المستدام. من بين البرامج المحددة التي تم تنفيذها، هناك برنامج جودة التعليم وبرنامج التعليم العالي.

كما أن الكويت أنشأت برنامج تطوير المدارس الكويتية (KSDP) الذي يهدف إلى تطوير تسع مدارس بطاقة استيعابية تصل إلى 4350 طالبًا حول مدينة الكويت، تحت إشراف وزارة التعليم وبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدولة، وفقًا لتقرير مجموعة أكسفورد للأعمال. (Center, october,2022; GROUP, 2023c)

البحرين:

تركز رؤية البحرين الاقتصادية 2030 على ثلاثة أعمدة رئيسية: الاقتصاد، والحكومة، والمجتمع. في عمود المجتمع، هناك طموحان يهدفان إلى تطوير نظام التعليم، الأول هو وضع «معيار عالٍ من المساعدة الاجتماعية يمنح جميع البحرينيين بداية متساوية»، والذي يشمل «دعم وتطوير الشباب الموهوبين طوال مسار تعليمهم». يعكس هذا التوجه أهمية التعليم كعامل أساسي في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البحرين، حيث يتم التركيز على تطوير القدرات والمواهب منذ المراحل التعليمية المبكرة.

كما تسعى البحرين إلى تطوير نظام تعليمي من الطراز الأول يمكّن جميع البحرينيين من تحقيق طموحاتهم، مع تعزيز الأداء والمعايير في المدارس والمؤسسات المهنية والجامعات. تتضمن رؤية البحرين الاقتصادية 2030 أربعة جوانب رئيسية في هذه الاستراتيجية:

1. **تطوير المعلمين البحرينيين**: من خلال تحسين عمليات التوظيف والتدريب والإدارة والتصور العام.
2. **جذب الصناعات الجديدة**: وتوفير تدريب عالي الجودة في المهارات المتقدمة.
3. **مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية**: لتحديد معايير جودة عالية.
4. **تعزيز برامج البحث في الجامعات**: لإنشاء اقتصاد قائم على المعرفة.

تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق تعليم شامل يعزز من قدرة البحرينيين على المنافسة في الاقتصاد المعرفي الحديث. (Center, october,2022)

عمان:

تركز رؤية عمان 2040 بشكل كبير على قطاع التعليم، حيث تُعتبر التعليم، والتعلم، والبحث العلمي، والقدرات الوطنية من الأولويات الوطنية الرئيسية. تتضمن الأهداف المتعلقة بتحسين قطاع التعليم في عمان ما يلي:

- إنشاء نظام تعليمي عالي الجودة يعتمد على الشراكة المجتمعية.
- تطوير نظام متكامل ومستقل لإدارة وتقييم النظام التعليمي وفقًا للمعايير الوطنية والدولية.
- تعزيز المناهج التعليمية التي تتضمن مبادئ إسلامية وهوية عمانية.
- تمكين القدرات البشرية في القطاع التعليمي.
- إنشاء نظام وطني فعال لرعاية البحث العلمي، والابتكار، والإبداع لبناء اقتصاد ومجتمع قائمين على المعرفة.

علاوة على ذلك، تهدف عمان إلى أن تكون من بين أفضل 10 دول في مجال التعليم بحلول عام 2040. (Center, october,2022)

قطر:

تعتبر التعليم ركيزة أساسية في رؤية قطر الوطنية 2030، حيث تهدف إلى بناء نظام تعليمي حديث على مستوى عالمي يوفر للطلاب تعليماً من الطراز الأول يقارن بالتعليم المقدم في أي مكان في العالم. تشمل أهداف قطر تحسين المناهج التعليمية، وتوفير فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة، وتطوير البرامج التعليمية.

أطلقت قطر مؤسسة غير ربحية بقيادة الدولة تُعرف بمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، التي أسسها سمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وسمو الشيخة موزا بنت ناصر في عام 1995. تُعتبر مدينة قطر التعليمية، التي أُطلقت في 13 أكتوبر 2003، من أبرز مبادرات المؤسسة، حيث تضم فروعاً لعدد من الجامعات العالمية المرموقة مثل جامعة جورج تاون، وجامعة نورث ويسترن، وجامعة كورنيل، وجامعة تكساس A&M، بالإضافة إلى جامعة محلية وهي جامعة حمد بن خليفة، وعدد من مراكز الأبحاث.

حتى الآن، جمعت مدينة قطر التعليمية 10,600 طالب من 8 جامعات و13 مدرسة ضمن شبكة التعليم ما قبل الجامعي. كما أنشأت مؤسسة قطر صندوق قطر الوطني للبحث في عام 2006 لتعزيز مكانة البلاد كاقتصاد قائم على المعرفة. (Center, october,2022).

الخلاصة:

يتناول هذا التقرير تحليلًا شاملاً لميزانية التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023، مع التركيز على العلاقة بين الإنفاق التعليمي ومؤشر التنمية البشرية (HDI). ويستعرض التقرير إنجازات كل دولة في القطاع التعليمي، خاصةً في إطار رؤية التنمية المستدامة، وكيفية تخصيص الميزانيات لتعزيز التعليم والتكنولوجيا والابتكار.

النقاط الرئيسية:

1. زيادة الاستثمار في التعليم: يظهر التقرير أن دول الخليج، مثل الإمارات والسعودية، قد خصصت ميزانيات كبيرة للتعليم بهدف تحسين جودة النظام التعليمي ومواءمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل.
2. التعليم الرقمي والابتكار: تبرز الإمارات وقطر في تبني استراتيجيات تعتمد على الابتكار والتعليم الرقمي، مما يعزز من القدرة التنافسية ويزيد من فرص التعليم المستدام.
3. التحديات والفرص: رغم الاستثمارات الكبيرة، يواجه القطاع التعليمي في بعض دول الخليج تحديات مثل الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وضرورة تحسين جودة التعليم في المناطق النائية.
4. السعودية والإمارات، تحققان نسبًا مرتفعة لمساهمة الاقتصاد الرقمي بفضل التعليم التقني والرقمي، الكويت وعمان رغم ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم، إلا أن تأثيره على الاقتصاد الرقمي محدود، مما يشير إلى ضعف الربط بين التعليم وسوق العمل الرقمي، قطر والبحرين تسجل قطر أداءً جيدًا بفضل سياسات متوازنة بين التعليم الرقمي والابتكار على عكس البحرين فهي بحاجة إلى تعزيز الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل الرقمي.
5. دول الخليج تقود التحول الرقمي في المنطقة، مما يعكس استراتيجيات قوية لتطوير الحكومة الرقمية وتعزيز الابتكار في

تقديم الخدمات العامة.

6. التوجهات المستقبلية: يوضح التقرير أن التعليم سيكون محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، مع التركيز على التعليم الشامل، المستدام، والتعليم مدى الحياة.

التوصيات:

تعزيز الربط بين التعليم وسوق العمل الرقمي:تحسين المناهج الدراسية لتشمل المهارات الرقمية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، البلوكشين، والتحليل البياني، لضمان تلبية احتياجات سوق العمل الرقمي المتغير.

ضرورة توجيه الاستثمارات في التعليم الرقمي بما يضمن تطوير المهارات الرقمية في الطلاب وتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، خاصة في مجالات التقنيات الحديثة.

تعزيز البرامج التعليمية المتخصصة في التكنولوجيا بشكل يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الرقمي.

زيادة الاستثمارات في التعليم الرقمي والتقني: ينبغي على الدول زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية الخاصة بالتعليم، مع توفير منصات التعليم عن بُعد المتطورة لتسهيل الوصول إلى التعليم بجودة عالية.

دعم منصات التعلم الذكي التي تدمج التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، لضمان تقديم التعليم بشكل مرن وفعال.

تطوير مناهج متكاملة مع احتياجات سوق العمل: يجب تحديث المناهج التعليمية في المدارس والجامعات لتتناسب مع احتياجات الاقتصاد الرقمي وسوق العمل العالمي، مع التركيز على المهارات التقنية والتحليلية والإبداعية.

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: التقرير يشير إلى أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في تحسين البنية التحتية التعليمية، كما هو الحال في الكويت، يجب تشجيع المزيد من الشراكات مع القطاع الخاص لتمويل المشاريع التعليمية المتقدمة مثل إنشاء مختبرات بحثية وجامعات متخصصة في الابتكار والتكنولوجيا.

التركيز على تحسين جودة التعليم في المناطق الريفية والمناطق الأقل حظاً: التقرير يوضح التباينات في مخصصات التعليم بين دول التعاون

والمناطق المختلفة داخل الدول، ينبغي تخصيص جزء من الميزانية لتحسين جودة التعليم في المناطق النائية أو الأقل حظاً من خلال برامج دعم موجهة وبناء مدارس جديدة وتوفير معلمين مؤهلين.

إعادة هيكلة النظام التعليمي لتشجيع ريادة الأعمال: إدراج برامج ريادة الأعمال في المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، مع توفير دعم إضافي للشباب المبتكرين.

تقييم الأداء التعليمي بشكل دوري: اعتماد نظام تقييم دوري يستند إلى مؤشرات الأداء الوطنية والدولية لتقييم جودة التعليم على جميع المستويات مما يضمن تحسين مستمر لجودة البرامج التعليمية وزيادة الشفافية في نتائج الأداء التعليمي.

الاستثمار في تطوير المعلمين: تقديم برامج تدريبية متطورة للمعلمين تركز على تقنيات التعليم الحديث وأساليب التعليم التفاعلي مما يعمل على رفع كفاءة المعلمين وبالتالي تحسين جودة التعليم في جميع المراحل الدراسية.

تعزيز البحث العلمي والابتكار: زيادة الدعم المالي للأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية من خلال إنشاء مراكز بحثية جديدة بالتعاون مع الجامعات والشركات.

تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية الدولية: بتشجيع التعاون مع الجامعات الدولية لتبادل الخبرات والابتكارات، وإرسال الطلاب والباحثين في برامج تبادل دولية.

ربط التعليم بأهداف التنمية المستدامة: ربط مخرجات التعليم مباشرة بأهداف التنمية المستدامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما يجب العمل على توسيع فرص التعليم المستدام من خلال برامج تدريب مهني تتواكب مع تطورات الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا.

إنشاء منصات تعليمية رقمية توفر للطلاب والمهنيين فرصًا مستمرة لتعلم مهارات جديدة، مما يساهم في تعليم مستمر مدى الحياة.

References

ADMINSTRATION, I. T. (2023). United Arab Emirates Education and Training Sector Snapshot. https://www.trade.gov/country-commercial-guides/united-arab-emirates-education-and-training-sector-snapshot

ARABIA, G. A. F. S. S. (2023). GENDER STATISTICS REPORT G. A. F. S. S. ARABIA.

Arabia, M. o. E. o. S. (2023). Statistics. https://departments.moe.gov.sa/Statistics/Pages/default.aspx

ARABIA, M. O. E. S. (2023a). GENERAL EDUCATION STATISTICS. https://moe.gov.sa/en/knowledgecenter/dataandstats/pages/infoandstats.aspx

ARABIA, M. O. E. S. (2023b). UNIVERSITY EDUCATION STATISTICS. https://moe.gov.sa/en/knowledgecenter/dataandstats/pages/infoandstats.aspx

Arabia, M. o. F. S. (2024). Actual budget performance report for the financial year 2023. M. o. F. S. Arabia.

Arabia, M. o. F. S. (2024). State Budget Statement. M. o. F. S. Arabia.

Arabia, V. K. o. S. (2023). Vision 2030 Annual Report 2023. https://www.vision2030.gov.sa/en/annual-reports

Bahrain, M. o. E. (2023). https://www.moe.gov.bh/financial.aspx?lan=en

Bank, W. (2023). In. WorldBank.

Bank, W. (2024). Digital Progress and Trends Report 2023. In: The World Bank.

Bayanat.ae. (2023). The UAE Open Data Portal. https://bayanat.ae/en

CABINET, U. A. E. T. (2023). Media Center. https://uaecabinet.ae/en/news/uae-cabinet-approves-federal-general-budget-2023-2026-with-total-estimated-expenditures-of-aed2523-billion

CEIC. (2023). Bahrain BH: Secondary Education: Pupils. https://www.ceicdata.com/en/bahrain/social-education-statistics/bh-secondary-education-pupils

Center, G. R. (october,2022). Education in the GCC: Development and Trends.

data.gov.bh, B. O. D. P. (2023). Number of Students in Academic Levels by School Sector, Type, and Sex. https://bahrain.opendatasoft.com/explore/dataset/12-number-of-students-in-academic-levels-by-school-sector-type-and-sex/table/

data.gov.qa, Q. (2023). Students in Higher Education.

EDUCATION, U. A. E. M. O. (2023). Open Data. https://www.moe.gov.ae/en/opendata/pages/home.aspx

Emirates', T. U. A., & portal, G. (2023). https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/finance-and-economy/digital-economy-strategy

GCC-STAT. (2023a). https://gccstat.org/ar/statistic

GCC-STAT. (2023b). SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS. In.

GCC-STAT. (2024). The Current Status of GCC Performance in the Human Development Index, 2024.

GROUP, O. B. (2023a). Bahrain invests in education and health care systems. https://oxfordbusinessgroup.com/reports/bahrain/2023-report/health-education/future-targets-initiatives-look-to-increase-local-participation-in-schooling-as-insurance-scheme-set-to-reduce-outbound-medical-tourism-overview/

GROUP, O. B. (2023b). The Report: Bahrain 2023.

GROUP, O. B. (2023c). The Report: Kuwait 2023.

Group, O. B. (2023d). The Report: Oman 2023 (Education & Health).

IMF. (2023). Economic Prospects and Policy Priorities for the GCC Countries. I. N. T. E. R. N. A. T. I. O. N. A. L & M. O. N. E. T. A. R. Y. F. U. N. D.

KUWAIT, M. O. E. (2023). Number of students statistics https://eservices.moe.edu.kw/app/dashboard/dashboard_sis.xhtml

KUWAIT, M. O. F. (2024). The General Budget

for the Fiscal Year

2024/2023.

KUWAIT, M. O. H. E. (2023

). MOHE Achievements. https://www.mohe.edu.kw/site/en/custompage?pageid=68

Nations, U. (2024). UNITED NATIONS

E-GOVERNMENT

SURVEY 2024. UN.

OECD. (2023). Country reports for United Arab Emirates. https://gpseducation.oecd.org/CountryReports?primaryCountry=ARE

OECD. (2024). Financial resources invested in education. https://gpseducation.oecd.org/IndicatorExplorer?query=24&indicators=B003*B004*B002*B097*B100*B101*B187*B219*B220*B227*B095*B098*B138*B208*B209*B216*B241*B242*B005*B006*B001*B008*B047*B096*B099*B231*B232*B238*B239*B066*B051*B115*B117*B119*B137*B217*B221*B224*B226*B072*B103*B105*B106*B107*B120*B210*B212*B214*B215*B067*B068*B069*B109*B111*B113*B136*B229*B233*B235*B237*B083*B059*B081*B123*B146*B149*B223*B240*B027*B121*B144*B159*B084*B085*B028*B044*B122*B145*B167*B168*B183*B184*B173*B174*B190*B191*B193*B194*B199*B200

Oman, E. d. i. (2023). Oman Budget 2023: key highlights.

OMAN, N. c. f. s. a. i. (2024). https://www.ncsi.gov.om/News/Pages/NewsCT_20231031102425551.aspx

Oman, T. M. o. H. E. (2024). Higher Education Admission Center. https://www.heac.gov.om/index.php/en/open-data

Oman, T. o. (2023). Admission centre announces results of first screening for academic year 2023/2024. https://timesofoman.com/article/134892-admission-centre-announces-results-of-first-screening-for-academic-year-20232024

Programme, U. N. D. (2024). HUMAN DEVELOPMENT

REPORT 2023/2024.

Statistics, G. A. f. (2023). https://www.stats.gov.sa/ar/7129

UAE. (2023). The United Arab Emirates'

Government portal. https://u.ae/en/#/

UAE, M. o. F. (2023). Total general budget of the Federation for fiscal year 2023. M. o. F. UAE. https://mof.gov.ae/federal-budgets-ar-2021-2015-2/

UNDP. (2023). THE SDGS IN ACTION. https://www.undp.org/arab-states/sustainable-development-goals

UNDP. (2024). Human Development Report 2023-24. H. D. REPORTS.

مجموعة جامعة الجميع
الذكية للتعليم القابضة

مركز البحوث والدراسات بجامعة ميدأوشن